التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

بلغ معدل التضخم **3.36%** خلال الخمسة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **104.97** ليصل إلى **108.50**. وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة **2.3%** خلال الثلث الأول من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، فيما انخفضت المستوردات بنسبة **0.3%**. ونتيجة لتلك التطورات انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة **2.7%** خلال الثلث الأول من عام **2023** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**.

أما بخصوص أبرز المؤشرات المصرفية، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **0.2%** في نهاية شهر نيسان من عام **2023** مقارنةً مع نهاية عام **2022** لتصل إلى **64.251** مليار دينار مقارنة بـ **64.142** مليار دينار في نهاية عام **2022**. كما نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة **2.4%** في نهاية شهر نيسان من عام **2023** لتصل إلى **33.376** مليار دينار، مقارنة مع **32.591** مليار دينار بنهاية عام **2022**. هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام **2023** بنسبة **0.6%** لتصل إلى **42.362** مليار دينار مقارنة مع **42.106** مليار دينار في نهاية عام **2022**.

وأظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى **4.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **5.0%** بنهاية عام **2021**. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **81.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **79.9%** بنهاية عام **2021**. وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.3%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **18.0%** بنهاية عام **2021**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ **1.0%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **1.0%** بنهاية عام **2021**، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن **8.8%** بنهاية عام **2022** مقارنة مع **8.3%** بنهاية عام **2021**.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة **2.5%** خلال عام **2022** مقارنةً بعام **2021**، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال عام **2022** ما قيمته **31.032** مليار دينار، في حين بلغ خلال عام **2021** ما قيمته **30.274** مليار دينار.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (100=2016)

	النشاط الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	التغير النسبي (%)
أ	**الصناعات**					
1	الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك	1,349	1,366	1,405	1,451	%3.3
2	المناجم والمحاجر	701	707	769	791	%2.9
3	الصناعات التحويلية	5,373	5,240	5,363	5,542	%3.3
4	الكهرباء والمياه	536	531	541	555	%2.6
5	الإنشاءات	868	840	872	908	%4.1
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	2,924	2,829	2,894	2,986	%3.2
7	النقل والتخزين والاتصالات	2,690	2,545	2,604	2,693	%3.4
8	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	5,428	5,510	5,647	5,781	2.4%
9	الخدمات الاجتماعية والشخصية	2,606	2,533	2,558	2,607	%1.9
	المجموع	**2,475**	**22,102**	**22,654**	**23,312**	**%2.9**
ب	منتجو الخدمات الحكومية	4,035	4,065	4,120	4,171	%1.2
ج	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	243	241	245	252	%2.9
د	الخدمات المنزلية	609	625	626	626	-
	المجموع (أ + ب + ج + د)	**27,362**	**27,033**	**27,645**	**28,361**	%2.6
-	الخدمات المصرفية المحتسبة	802	823	854	889	%4.1
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	26,560	26,210	26,791	27,472	%2.5
+	صافي الضرائب على المنتجات	3,539	3,406	3,483	3,560	%2.2
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**30,099**	**29,616**	**30,274**	**31,032**	**%2.5**

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2017 - 2022

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام **2023** ما نسبته **21.9%** بانخفاض مقداره **0.9%** عن الربع الأول من عام **2022**، وبانخفاض مقداره **1.0%** عن الربع الرابع من عام **2022**.

المؤشر	2020	2021	2022	الربع الأول 2022	الربع الأول 2023	التغير النسبي
معدل البطالة	%22.7	%24.1	%22.9	%22.8	%21.9	%0.9-

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الاجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره **807.3** مليون دينار خلال عام **2022** مقارنة مع تدفق للداخل مقداره **441.5** مليون دينار خلال عام **2021**. ليحقق بذلك ارتفاعاً نسبته **82.9%**.

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	التغير النسبي
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	678.0	518.1	539.8	441.5	807.3	%82.9

حوالات العاملين

انخفضت حوالات العاملين خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2023** بما نسبته **2.5%**، مقارنة بذات الفترة من عام **2022** لتصل إلى **782** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,629.7	2,389.3	2,412.1	2,447.8	802.3	782.0	%2.5-

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2023** بنسبة **2.5%** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة **3.7%**، وانخفاض الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية بنسبة **3.2%**، وانخفاض الرقم القياسي لكميات انتاج الكهرباء بنسبة **1.0%**.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (100=2010)

الصناعة	2020	2021	2022	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	130.11	138.65	144.11	144.5	149.8	3.7%
الصناعات التحويلية	74.01	84.09	86.06	84.4	81.7	-3.2%
الكهرباء	128.32	130.92	139.25	140.5	139.1	-1.0%
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	**79.5**	**89.85**	**92.27**	**90.8**	**88.5**	**%2.5-**

فيما ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بما يقارب **0.17%** خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث نتج هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة **20.96%**، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة **0.97%**، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة **9.30%**.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (100 = 2010)

الصناعة	2020	2021	2022	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	103.6	112.89	151.47	129.15	156.22	20.96
الصناعات التحويلية	106.5	121.57	138.47	134.07	132.76	0.97-
الكهرباء	209.9	200.33	184.81	199.92	181.32	9.30-
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	**110.5**	**124.34**	**141.72**	**136.76**	**136.99**	**0.17**

ثانياً: المستوى العام للأسعار(معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **3.36%** خلال الخمسة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **104.97** ليصل إلى **108.50**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2018)

البند	2020	2021	2022	الخمسة شهور الأولى 2022	الخمسة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	102.6	102.71	106.14	106.31	106.37	0.06
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	101.4	103.96	103.92	103.91	105.01	1.06
الملابس والاحذية	97.5	96.32	96.57	96.64	95.58	1.10-
المساكن	99.7	101.26	107.97	103.72	111.55	7.55
التجهيزات والمعدات المنزلية	101.5	102.03	105.11	103.20	106.94	3.62
الصحة	104.6	105.50	109.35	105.65	112.52	6.50
النقل	98.6	103.05	108.78	106.77	110.13	3.14
الاتصالات	100.9	102.28	103.21	102.78	103.61	0.81
الثقافة والترفيه	98.5	99.13	108.63	103.18	113.49	9.99
التعليم	104.4	104.67	106.07	105.58	107.45	1.77
المطاعم والفنادق	104.8	106.27	114.02	110.69	116.65	5.39
السلع والخدمات الأخرى	103.6	103.83	106.34	105.02	108.96	3.75
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	101.1	102.46	106.79	104.97	108.50	3.36
معدل التضخم	**%0.3**	**%1.3**	**%4.23**	**%3.0**	**%3.36**	-

ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الشهرين الأولين من عام **2023** بنسبة **22.2%** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، كما ارتفعت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة بنسبة **33%** لتصل إلى **43.15** مليون دينار. أما بخصوص عدد معاملات البيع في المملكة فقد ارتفعت أيضاً بنسبة **11.3%** لتصل إلى ما يقارب **25.7** ألف معاملة.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	الشهرين الأولين 2022	الشهرين الأولين 2023	التغير النسبي (%)
حجم التداول	735	898	%22.2
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	32.44	43.15	%33.0
إعفاءات الشقق	15.55	15.51	%0.3-
مجموع قيمة الإيرادات واعفاءات الشقق	47.99	58.66	%22.2
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف معاملة)	23.1	25.7	%11.3
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	429	447	%4.2
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	40.54	33.95	%16.3-

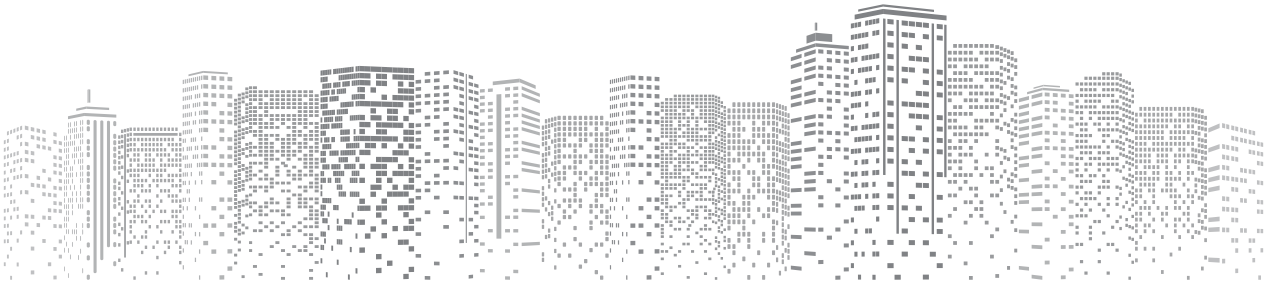

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال الشهرين الأولين من عام 2023 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
عراقية	10.93	%32.2
سعودية	6.46	%19.0
سورية	3.13	%9.2
جنسيات أخرى	13.43	%39.6
المجموع	**33.95**	**%100**

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة **2.3%** خلال الثلث الأول من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، وذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **4.0%**، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة **17.2%**، فيما انخفضت المستوردات بنسبة **0.3%**. ونتيجة لتلك التطورات انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة **2.7%** خلال الثلث الأول من عام **2023** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	الثلث الأول 2022	الثلث الأول 2023	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	5,044.1	6,038.8	8,081.8	2,579.0	2,682.3	4.0
المعاد تصديره	595.7	605.0	708.1	230.2	190.5	17.2-
الصادرات الكلية	5,639.8	6,643.8	8,789.9	2,809.2	2,872.8	2.3
المستوردات	12,235.4	15,295.1	19,375.7	5,832.4	5,812.9	0.3-
اجمالي التجارة الخارجية	17,279.5	21,333.9	27,457.5	8,411.4	8,495.2	%1.0
الميزان التجاري	6,595.6-	8,651.3-	10,585.8-	3,023.2-	2,940.1-	2.7-
تغطية الصادرات للمستوردات %	**%46.1**	**%43.4**	**%45.4**	**%48.2**	**%49.4**	**%1.2**

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال الثلث الأول من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **67.7%** ومن المنتجات الكيماوية بنسبة **29.4%**.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	الثلث الأول 2022	الثلث الأول 2023	التغير النسبي (%)
الألبسة وتوابعها	644.1	938.5	1091.8	387.3	465.4	20.2
الأسمدة	1,160.4	1,277.5	1,553.8	414.8	380.4	8.3-
البوتاس الخام	-	-	-	169.2	283.7	67.7
الفوسفات الخام	380.3	513.1	1,055.0	341.0	247.0	27.6-
المنتجات الكيماوية	243.1	377.0	759.7	215.4	187.2	13.1-
محضرات الصيدلة	251.6	300.7	433.1	127.4	164.8	29.4
المواد الأخرى	2,076.4	2,277.2	2,743.1	923.9	953.8	3.2
مجموع الصادرات الوطنية	**5,044.1**	**6,038.8**	**8,081.8**	**2,579.0**	**2,682.3**	**4.0**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى جميع التكتلات الاقتصادية وأبرزها الدول الآسيوية غير العربية بنسبة **8.6%** ومنها الهند بنسبة **27.7%**.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2020	2021	2022	الثلث الأول 2022	الثلث الأول 2023	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2,014.0**	**2,268.2**	**2,732.7**	**803.4**	**811.6**	**1.0**
منها السعودية	576.2	733.4	840.3	244.6	254.8	4.2
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,270.7**	**1,641.8**	**1,776.6**	**621.1**	**637.2**	**2.6**
منها الولايات المتحدة الامريكية	1,220.5	1,586.5	1,685.1	604.9	606.9	0.3
الدول الاسيوية غير العربية	**1,072.1**	**1,418.0**	**2,325.3**	**759.6**	**824.9**	**8.6**
منها الهند	613.5	906.6	1,272.8	450.2	575.0	27.7
دول الاتحاد الاوروبي	**153.4**	**179.1**	**428.0**	**92.7**	**95.6**	**3.1**
منها هولندا	37.22	38.94	123.42	14.0	22.8	62.9
باقي التكتلات الاقتصادية	**533.9**	**531.7**	**819.2**	**302.2**	**313.0**	**3.6**
منها المنطقة الحرة	268.7	288.1	419.6	115.0	133.0	15.7
مجموع الصادرات الوطنية	**5,044.1**	**6,038.8**	**8,081.8**	**2,579.0**	**2,682.3**	**4.0**

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال الربع الأول من عام **2023** بنسبة **15.2%** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**، لتصل إلى ما يقارب **242.1** مليون دينار مقارنةً مع **210.2** مليون دينار خلال الربع الأول من عام **2022**.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

البند / الفترة	2020	2021	2022	الربع الأول 2022	الربع الأول 2023	التغير النسبي (%)
إجمالي قيمة الصادرات الزراعية	**760.5**	**873.5**	**968.8**	**210.2**	**242.1**	**15.2%**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال الثلث الأول من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة **27.9%** ومن المنتجات الكيماوية بنسبة **22.0%**.

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2020	2021	2022	الثلث الأول 2022	الثلث الأول 2023	التغير النسبي (%)
النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية	1,283.8	2,380.4	3,503.3	1,068.7	984.7	7.9-
العربات والدراجات وأجزائها	888.2	1,100.8	1,170.0	340.5	435.4	27.9
الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	803.0	921.1	1,029.1	341.9	363.6	6.3
الحلي والمجوهرات الثمينة	151.1	994.9	1705.2	352.6	275.2	22.0-
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	719.8	803.4	873.1	255.0	269.6	5.7
المنتجات الكيماوية	131.8	206.7	238.4	199.3	243.1	22.0
المواد الأخرى	7,834.4	8,427.4	10,092.1	3,274.4	3,241.3	1.0-
إجمالي المستوردات	**12,235.4**	**15,295.1**	**19,375.7**	**5,832.4**	**5,812.9**	**0.3-**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الثلث الأول من عام **2023**، فقد تباينت قيمة المستوردات من مختلف التكتلات الاقتصادية ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث ارتفعت من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة **16.4%** فيما انخفضت من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **14.0%**.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2020	2021	2022	الثلث الأول 2022	الثلث الأول 2023	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2,881.5**	**4,343.6**	**5,730.6**	**1,735.8**	**1,492.2**	**14.0-**
منها الامارات العربية المتحدة	448.8	1014.1	1503.2	877.5	849.6	3.2-
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,130.5**	**1,123.9**	**1,176.4**	**392.2**	**456.6**	**16.4**
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,003.3	988.0	1,060.5	356.6	421.4	18.2
الدول الاسيوية غير العربية	**4,277.9**	**5,267.1**	**7,074.3**	**2,170.8**	**2,378.3**	**9.6**
منها الصين الشعبية	1,924.2	2,230.2	2,957.5	892.1	922.1	3.4
دول الاتحاد الاوروبي	**2,517.5**	**2,718.1**	**3,011.2**	**938.9**	**929.4**	**1.0-**
منها ايطاليا	363.6	456.2	459.9	158.0	157.9	0.1-
باقي التكتلات الاقتصادية	**1,428.0**	**1,842.4**	**2,383.2**	**594.7**	**556.4**	**6.4-**
منها سويسرا	106.0	431.5	734.2	129.0	81.2	37.1-
إجمالي المستوردات	**12,235.4**	**15,295.1**	**19,375.7**	**5,832.4**	**5,812.9**	**0.3-**

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام **2023** الى ما قيمته **1995.6** مليون دينار مقابل **1829.2** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بارتفاع بلغ **166.4** مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **77.5** مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي **88.9** مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال الربع الأول من عام **2023** حوالي **2388.5** مليون دينار مقابل **2204.3** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره **184.2** مليون دينار أو ما نسبته **8.4%**، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الانفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار **140.2** مليون دينار أو ما نسبته **6.6%**، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي **44.0** مليون دينار أو ما نسبته **54.7%**.

ونتيجة لتلك التطورات فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **382.9** مليون دينار خلال الثلث الأول من عام **2023**، مقابل عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **345.8** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	الربع الأول 2022	الربع الأول 2023	التغير النسبي (%)*
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,028.9	8,128.2	8,914.1	1,858.5	2,005.6	%7.9
الايرادات المحلية	6,238.0	7,324.9	8,121.9	1,829.2	1,995.6	%9.1
ايرادات ضريبية	4,958.6	5,626.9	6,047.9	1,413.2	1,490.7	%5.5
اقتطاعات تقاعدية	7.3	7.5	4.9	0.9	1.0	%11.1
الايرادات الاخرى	1,272.1	1,690.4	2,069.1	415.0	503.9	%21.4
المنح الخارجية	790.8	803.3	792.2	29.4	10.1	%65.6-
اجمالي الانفاق	9,211.3	9,858.8	10,466.6	2,204.3	2,388.5	%8.4
النفقات الجارية	8,388.5	8,720.6	8,954.3	2,123.8	2,264.0	%6.6
النفقات الرأسمالية	822.8	1,138.2	1,512.3	80.5	124.5	%54.7
العجز/الوفر بعد المنح	2,182.4-	1,730.6-	1,552.5-	345.8-	382.9-	%10.7
العجز/الوفر قبل المنح	2,973.3-	2,533.9-	2,344.7-	375.2-	392.9-	%4.7
% من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	%22.7	%25.0	%25.7	%22.8	%23.4	%0.6
الايرادات المحلية	%20.1	%22.6	%23.5	%22.5	%23.3	%0.8
اجمالي الانفاق	%29.7	%30.4	%30.2	%27.1	%27.9	%0.8
العجز بعد المنح	%7.0-	%5.3-	%4.5-	%4.2-	%4.5-	%0.3-
العجز قبل المنح	%9.6-	%7.8-	%6.8-	%4.6-	%4.6-	-

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة **1.4%** في نهاية شهر آذار من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، ليصل إلى حوالي **39.046** مليار دينار أو ما نسبته **114.0%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آذار من عام **2023**، مقارنةً مع **38.490** مليار دينار أو ما نسبته **114.2%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**، شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

وارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **0.8%** ليصل إلى **21.750** مليار دينار بنهاية شهر آذار من عام **2023** (**63.5%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آذار من عام **2023**)، مقارنةً مع **21.579** مليار دينار في نهاية عام **2022** (**64.1%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **2.3%** ليصل إلى حوالي **17.296** مليار دينار في نهاية شهر آذار من عام **2023** (**50.5%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آذار من عام **2023**) مقارنة مع **16.911** مليار دينار في نهاية عام **2022** (**50.2%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

البند	2019	2020	2021	2022	آذار 2023	التغير النسبي (%)
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	17,738.0	18,933.7	20,259.5	21,579.2	21,750.2	%0.8
% من الناتج المحلي الاجمالي	%56.1	%61.0	%63.1	%64.1	%63.5	%0.6-
رصيد الدين العام الخارجي	12,338.2	14,098.3	15,507.2	16,911.0	17,296.6	%2.3
% من الناتج المحلي الاجمالي	%39.0	%45.4	%48.3	%50.2	%50.5	%0.3
إجمالي الدين العام	30,076.2	33,032	35,766.7	38,490.2	39,046.8	%1.4
% من الناتج المحلي الاجمالي	%95.2	%106.5	%111.3	%114.2	%114.0	%0.2-

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2019 - آذار/ 2023

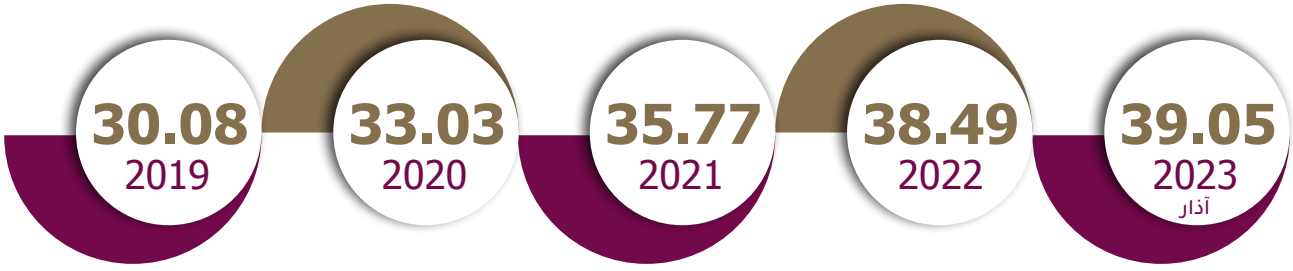

المصدر: وزارة المالية

سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

ارتفع عرض النقد (ع1) في نهاية شهر نيسان من عام **2023** بنسبة **1.4%** عن الرصيد المسجل في نهاية عام **2022**، كما ارتفع النقد المصدر بنسبة **2.2%**.

البند (مليون دينار)	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير النسبي (%)
عرض النقد (ع 1)	12,150.3	13,117.5	13,015.2	13,192.8	%1.4
عرض النقد (ع 2)	37,011.9	39,509.2	41,681.7	41,839.1	%0.4
النقد المصدر	6,496.5	6,834.8	6,678.2	6,827.7	%2.2

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد بلغت **17.399** مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أيار من عام **2023**، مقارنةً مع **17.266** مليار دولار في نهاية عام **2022**، محققةً بذلك ارتفاعاً نسبته **0.8%**.

البند	2020	2021	2022	أيار 2023	التغير النسبي (%)
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	**15,919.7**	**18,043.2**	**17,266.9**	**17,399.3**	**%0.8**

المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **0.2%** في نهاية شهر نيسان من عام **2023** مقارنةً مع نهاية عام **2022** لتصل إلى **64.251** مليار دينار مقارنة بـ **64.142** مليار دينار في نهاية عام **2022**. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لانخفاض الموجودات المحلية بنسبة **0.5%** لتصل إلى **57.951** مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة **7.1%** لتصل إلى **6.300** مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير النسبي (%)
الموجودات الاجنبية	6,303.0	6,342.5	5,882.7	6,300.0	%7.1
الموجودات المحلية	50,735.0	54,715.2	58,259.4	57,951.8	%0.5-
إجمالي الموجودات	57,038.0	61,057.7	64,142.1	64,251.8	%0.2
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	8,715.2	9,044.3	9,378.8	9,196.6	%1.9-

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **2.4%** في نهاية نيسان من عام **2023** لتصل إلى **33.376** مليار دينار، مقارنة مع **32.591** مليار دينار بنهاية عام **2022**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **62.7%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **27.2%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية نيسان من عام **2023**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي التسهيلات الائتمانية	28,639.1	30,028.5	32,591.5	33,376.3	2.4%
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
جاري مدين	%9.5	%9.0	%9.1	%8.8	-0.3%
قروض وسلف	%64.5	%62.8	%62.3	%62.7	0.4%
كمبيالات واسناد مخصومة	%0.7	%0.7	%0.5	%0.4	-0.1%
ذمم بنوك إسلامية	%24.6	%26.8	%27.2	%27.2	-
بطاقات الائتمان	%0.7	%0.7	%0.9	%0.9	-

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية نيسان من عام **2023** بنسبة **0.6%** لتصل إلى **42.362** مليار دينار مقارنة مع **42.106** مليار دينار في نهاية عام **2022**. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته **57.7%** من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته **27.0%** من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت **15.3%** من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني **77.9%** من إجمالي الودائع حيث بلغت ما يقارب **33.015** مليار دينار بنهاية نيسان من عام **2023** مقارنة بـ **32.841** مليار دينار بنهاية عام **2022**.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي الودائع	36,789.1	39,522.3	42,106.7	42,362.7	%0.6
توزيع الودائع حسب النوع %					
تحت الطلب	%28.6	%29.2	%27.5	%27.0	%0.5-
توفيـر	%16.9	%17.0	%15.7	%15.3	%0.4-
لأجل	%54.5	%53.8	%56.8	%57.7	%0.9
توزيع الودائع حسب العملة %					
الودائع بالدينار الأردني (%)	%76.7	%77.6	%78.0	%77.9	%0.1-
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	28,233.9	30,684.6	32,841.5	33,015.7	%0.5
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	%23.3	%22.4	%22.0	%22.1	%0.1
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	8,555.2	8,837.7	9,265.2	9,347.0	%0.9

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى **4.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **5.0%** بنهاية عام **2021**. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **81.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **79.9%** بنهاية عام **2021**. وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.3%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **18.0%** بنهاية عام **2021**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **138.0%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **141.5%** بنهاية عام **2021**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ **1.0%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **1.0%** بنهاية عام **2021**، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن **8.8%** بنهاية عام **2022** مقارنة مع **8.3%** بنهاية عام **2021**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2018 - 2022)

المؤشر(%)	2018	2019	2020	2021	2022	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.9	%5.0	%5.5	%5.0	%4.5	%0.5-
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%79.3	%69.5	%71.5	%79.9	%81.5	%1.6
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%4.2	%6.27	%6.4	%4.2	%3.8	%0.4-
نسبه كفاية راس المال	%16.9	%18.28	%18.3	%18.0	%17.3	%0.7-
نسبه السيولة القانونية	%131.9	%133.8	%136.5	%141.5	%138.0	%3.5-
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%9.6	%9.44	%5.1	%8.3	%8.8	%0.5
العائد على الموجودات (ROA)	%1.2	%1.18	%0.6	%1.0	%1.0	-

هيكل أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر نيسان من عام **2023** مقارنة بنهاية العام **2022**، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **7.00%** وسعر إعادة الخصم **8.00%**. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية قد استقرت خلال شهر نيسان **2023** بالمقارنة بشهر آذار **2023**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير (%)
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي%					
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	2.50	2.50	6.50	7.00	0.50
سعر اعادة الخصم	3.50	3.50	7.50	8.00	0.50
سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء	3.25	3.25	7.25	7.75	0.50
سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة	2.00	2.00	6.25	6.75	0.50

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب ارتفاعاً لتبلغ **0.49%** في نهاية نيسان من عام **2023**، فيما انخفضت أسعار الفائدة على حسابات التوفير لتصل إلى **0.38%**، في حين ارتفع سعر الفائدة على الودائع لأجل ليصل إلى **5.24%** كما في نهاية نيسان من عام **2023**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

%	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع%					
تحت الطلب	0.27	0.26	0.37	0.49	0.12
توفير	0.34	0.27	0.41	0.38	0.03-
لأجل	3.65	3.45	4.59	5.24	0.65

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **8.94%** في نهاية نيسان من عام **2023**، كما ارتفع سعر الفائدة على القروض والسلف لتبلغ **8.91%**. هذا وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **11.24%** كما في نهاية نيسان من عام **2023**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

%	2020	2021	2022	نيسان 2023	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية%					
جاري مدين	7.30	7.16	8.36	8.94	0.58
قروض وسلف	7.17	6.89	8.61	8.91	0.30
كمبيالات واسناد مخصومة	8.51	7.99	8.53	8.10	0.43-
سعر الإقراض لأفضل العملاء	8.33	8.37	10.80	11.24	0.44

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

تقاص الشيكات

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر نيسان من عام **2023** ما مجموعه **456** ألف شيك بقيمة **3.042** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **14.6** ألف شيك وبنسبة **3.2%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **94.7** مليون دينار وبنسبة **3.1%** من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب الشيكات المعادة فقد كانت **9.7** ألف شيك (بقيمة **52.2** مليون دينار) لأسباب مالية وبنسبة **66.4%** من إجمالي الشيكات المعادة، فيما بلغت الشيكات المعادة لأسباب فنية **5.9** ألف شيك (بقيمة **42.5** مليون دينار) وبنسبة **33.6%** من إجمالي الشيكات المعادة بنهاية شهر نيسان من عام **2023**.

وبمقارنة الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر نيسان من عام **2023** بذات الشهر من عام **2022**، فقد سجلت الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر نيسان/**2023** انخفاضاً بنسبة **4.7%** عن الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر نيسان/**2022** والتي بلغت آنذاك **479** ألف شيك، أما من حيث القيمة فقد سجلت انخفاضاً أيضاً بنسبة **1.4%** حيث بلغت آنذاك **3.086** مليار دينار.

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر حزيران من عام **2023** بنسبة **1.15%** ليبلغ **3997.11** نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لتسعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين **0.3%** إلى **19.4%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لأربعة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين **2.4%** إلى **4.7%**. فيما استقر سعر الإغلاق لبنكاً واحداً دون تغير.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر حزيران حوالي **5.72** مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ **5740** عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **12.9** مليون دينار خلال شهر حزيران من عام **2023**.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر حزيران 2023
(من 4 حزيران إلى 26 حزيران 2023)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الاغلاق السابق	اعلى سعر	أدنى سعر	سعر الاغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	4.39	4.43	4.12	4.24	-0.15	4.27	17	4,433,357	1,038,672	1,628
بنك الإسكان	THBK	3.4	3.4	3.3	3.38	-0.02	3.34	17	249,859	74,882	175
بنك المال	EXFB	2.19	2.2	2.02	2.11	-0.08	2.09	17	3,045,420	1,460,803	1,281
البنك الأهلي	AHLI	1.03	1.03	1.01	1.03	0	1.02	17	1,406,853	1,383,754	468
بنك الأردن	BOJX	2.18	2.18	2.11	2.14	-0.04	2.14	17	630,324	294,577	353
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.95	3.99	3.9	3.94	-0.01	3.94	17	1,155,395	293,029	470
بنك الاتحاد	UBSI	2.11	2.12	1.65	1.7	-0.41	1.73	17	475,009	274,190	362
بنك القاهرة عمان	CABK	1.36	1.36	1.31	1.33	-0.03	1.34	17	452,944	338,410	242
البنك الأردني الكويتي	JOKB	2.37	2.48	2.33	2.45	0.08	2.42	17	653,936	269,920	424
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.26	1.28	1.25	1.25	-0.01	1.26	14	53,246	42,383	43
البنك التجاري الأردني	JCBK	0.85	0.9	0.85	0.87	0.02	0.89	6	22,150	24,908	25
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.76	0.75	0.73	0.74	-0.02	0.74	14	49,690	67,594	100
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	1.82	1.89	1.82	1.88	0.06	1.84	17	155,567	84,511	119
البنك الاستثماري	INVB	1.49	1.56	1.46	1.56	0.07	1.49	12	115,469	77,305	50
المجموع لقطاع البنوك									12,899,219	5,724,938	5,740

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر حزيران = 3997.11 / التغير عن الشهر السابق = 1.15 % -

* المصدر: بورصة عمان